وثائق حزبية
من تاريخ البعث

تطور مفهوم الوحدة العربية في منظور حزبنا

من أوراق المؤتمر القومي 12
لحزب البعث العربي الإشتراكي
بغداد - العراق 1992

منشورات



1996

الوحدة العربيــة في منظور حزبنا

من أوراق المؤتمر القومي 12 لحزب البعث العربي الإشتراكي

بغداد - العراق 1992

(ان الحقيقة التي لا يمكن طمسها او تجاهلها ـ كما جاء في بيان القيادة القومية في الذكـرى الخامسة والاربعين لتأسيس الحزب ـ هي ان الفكر القومي الوحدوي الحديث، قد تبلور مع ظهور البعث، الذي طرح الفكرة القومية، طرحا علميا وانسانيا، وحدد مضمونها الديمقراطي والاشتراكي .. حتى اذا جاءت (ام المعارك) وتحقق الالتفاف المصيري للجماهير على امتداد الوطـــن العربـــي حول هذا الموقف البدئي التاريخي المشرف، كان ذلك فتحا في حياة الحزب والعراق والامة، سوف يبقى فاعلا في النضال القومي حتى تتحقق اهداف النهضة العربية كاملة).

(الوحدة) كما هو معروف احد تلك الاهداف الثلاثة، الا ان دراسة الوثائق والكتابات توضح ان حزبنا اعطى هذا الهدف ارجحية خاصة على باقي الاهداف، والسبب هو ان تحقيق الوحـــدة امـــر

يتعلق بكيان الامة العربية، وليس بقضية النظام السياسي او الاقتصادي الذي تريد تحقيقه حسب.وبعبارة اخرى ان تحقيق الوحدة امر يتعلق بالوجود، والوجود لا بد ان تكون له ارجحية على ما عداه، وقد انعكست هذه الارجحية في امور عديدة، سواء في البناء الفكري للحزب او في سياساته وتدابيره العملية.

فدستور الحزب قد فرق بين المبادئ الاساسية، وبين المبادئ العامة والمنهاج.فقد حدد المبادئ الاساسية بثلاثة مبادئ هي وحدة الامة العربية، وشخصية الامة العربية، ورسالة الامة العربية، وجعل لهذه المبادئ وضعا متميزا، فجعلها في المقدمة واعطاها صفة (الاساسية) وجعلها غير قابلة للتعديل.

وتتضح هذه الارجحية ايضا في كتابات الرفيق القائد المؤسس خاصة في الباب الثالث ـ معركة الوحدة، (في سبيل البعث ـ الجزء الثاني).وكمثال على ذلك النص التالي من مقال: ثورية الوحدة العربية: ((لا شك ان اهداف البعث العربي)) التي لخصناها ((الحرية والاشتراكية والوحدة))، وهنا اراد تعداد الاهداف فحسب وليس ترتيبها حسب اهميتها، هي اهداف اساسية متساوية في الاهمية، لا يجوز فصل او تأجيل بعضها عن البعض الآخر.ولكن الشيء الذي لاشك فيه ايضا هو ان للوحدة، وهي التي تعبر عن الصفة العربية الشاملة، رجحانا معنويا، يجب الا يغفل عنه البعثيون، لئلا ينساقوا مع تيارات فكرية وسياسية هي ابعد ما تكون عن فكرة ((البعث العربي)).

(في سبيل البعث ـ الجزء الثاني ـ ص ١٦٦)

ولكن عندما نمعن النظر في النصوص بحثا عن مدى تناولها لشكل دولة الوحدة، نجد انها قاصرة في هذا المجال،الا انها لم تهمله كليا.

ان المسالة الاولى التي تتضح من النصوص هي ان الحزب يدعو الى قيام دولة واحدة للامة العربية، تشمل الوطن العربي كله.والدولة الواحدة تعني كيانا دوليا واحدا.فقد جاء في المبدأ الاول من الدستور ((وحدة الامة العربية وحريتها)) ما يلي:ـ

((العرب امة واحدة لها حقها الطبيعي في ان تحيا في دولة واحدة، وان تكون حرة في توجيه مقدراتها)) وجاء في الدستور ايضا في الفقرة (ب) من المادة (٦) ان الحزب يقرر: ((النضال

لجمع شمل العرب كلهم في دولة مستقلة واحدة)).وجاء في المادة (١٥) منه ما يلي: ((الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية ..)) وفي المادة (٢٢) منه ما يلي:

((تستوحي السياسة الخارجية للدولة العربية من المصلحة القومية العربية ..)) ان كتابات الحزب في جميع المراحل والفترات تؤكد على ان المقصود بالوحدة هو، في النهاية، قيام دولة عربية واحدة.

الا اننا لا نجد في النصوص بحثا مخصصا يوضح شكل تلك الدولة، اذ لم يكن موضوع الدولة الاندماجية او الاتحادية مطروحا في المراحل الاولى من حياة الحزب.ولكن يجب عدم اغفال النص الهام الذي ورد في الدستور الذي ينص على ان نظام الحكم في دولة الوحدة يجب ان يكون لامركزيا، فقد نصت المادة (١٦) على ما يلي: ((نظام الادارة في الدولة العربية نظام لامركز ي)).ان اللامركزية تعني اقتسام الصلاحيات بين السلطة المركزية وسلطة جهات او اطراف اخرى في الدولة، هي في الغالب الكيانات الوطنية القائمة.ان وجود الكيانات المحلية في دولة الوحدة، وتوزيع السلطة بينها وبين الحكومة المركزية صيغة تنسجم مع الشكل الاتحادي للدولة، فالدولة الاتحادية، في حقيقتها، تعني وجود حكومة اتحادية وحكومات محلية، والسلطة تتوزع بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية (الحكومة تشمل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية)، أي وجود مبدأ تجزئة او توزيع السلطة بدلا من حصرها في جهة واحدة.

ان النظام اللامركزي في الادارة يناسب، عادة، الدول الكبيرة الواسعة الرقعة الجغرافية، وهي نفس الصيغة التي تناسب النظام الاتحادي.ان هذه المادة التي تعالج مسألة التنظيم الداخلي للدولة لا يبدو انها كانت تقصد معالجة قضية المفاضلة بين الدولة الاندماجية والدولة الاتحادية، الا انها تدل على ان قضية توزيع السلطة بين المركز والاطراف كانت حاضرة في الذهن، عند وضعها ومناقشتها والموافقة عليها، لمعالجة واقع قائم بأقل ما يقتضي من تضحيات او خسائر.وفيما عدا ذلك لا يوجد في كتابات الحزب الاولى ما يتعرض لمسألة الصيغة الاندماجية مقابل الصيغة الاتحادية او العكس.

ومن الحوادث التاريخية، ذات الاهمية في هذا المجال، ان الحزب لم يطرح الصيغة الاندماجية على الرئيس عبد الناصر، عندما كان يبحث معه تحقيق الوحدة بين سورية ومصر في سنة

١٩٥٨، بل كانت لديه صيغة اتحادية لم تسمح الظروف بمناقشتها، ثم ان العسكريين السورية كان لهم دور في ترجيح الصيغة شبه الاندماجية بدوافع عاطفية، الامر الذي لم يعارضه الحزب.

وبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق طرح الحزب شعار الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، التي كانت قد اخذت شكل الوحدة شبه الاندماجية، الا ان الحزب، في العراق لم يكن قد درس شكل الوحدة، ولم يطرح صيغة محددة لما كان ينادي به.وعندما طرح الشيوعيون شعارا مقابلا هو الاتحاد الفدرالي بسوء نية، حصل الانقسام الشعبي داخل العراق، ورغم ان نوايا الانقسام كانت تحركها دوافع شعوبية من طرف الشيوعيين والسلطة القاسمية، الا انها اتخذت مسوح التباين في اختلاف الشكل الدستوري للعلاقات الوحدوية غطاء لها.ولم تكن قيادة الحزب في العراق قد درست كل ذلك وحددت موقفا منه، تاركة للشعارات، الحبل على الغارب، لكي تتمحور عاطفيا في ذهن الجماهير، كرد على نوايا الشعوبية، بشكل وحدة، مقابل اتحاد فدرالي.وهنا تجدر الاشارة الى انه في عام ١٩٦٣ طرح الحزب، في سورية والعراق، مشروع الوحدة الثلاثية على اساس اتحادي، مستفيدا من دروس التجربة السابقة، وكذلك الحال في مباحثات الوحدة بين العراق وسورية التي جرت في سنة ١٩٧٩.

من كل ذلك نخلص للقول بأن الحزب الذي اكد على الوحدة بدولة واحدة، لم يبحث هذا الموضوع بصورة مفصلة، وبالتالي لم يتخذ الحزب موقفا نهائيا جامدا من الصيغ الوحدوية، سواء في قضية الوحدة الاندماجية، او الوحدة الاتحادية، ان كان مآل النضال والعمل الوحدوي، او في مبدأ العمل الوحدوي، عندما تسنح ظروفه، لذلك فليس من الصحيح التصور ان تراث الحزب الفكري والنضالي كان يؤكد على الوحدة الاندماجية فحسب، ربما يكون صحيحا القول بأن الصورة المتبلورة في اذهان قواعد الحزب وفي تثمين القياديين فيه، بفعل التعبئة والحماس القومي، كانت اميل الى الشكل الاندماجي، ولكن ذلك لم يكن بسبب موقف اتخذته القيادة في أي مستوى كان.

ان الصراع مع واقع التجزئة ومع تحديات الوحدة، يدفع باتجاه (المركزية) في التصور وفي التطبيق، ومن طرف آخر، فأن مراعاة الخصوصيات القطرية، والمضمون الديمقراطي للوحدة في منظور الحزب، يدفع باتجاه اللامركزية، والتعددية في الصيغ التطبيقية .. لذلك فأن رجحان هذا الطرف او ذاك من طرفي المعادلة، او تحقيق التوازن فيما بينهما، ضمن صيغة اتحادية او اندماجية، امر يتوقف على ظروف العمل الوحدوي، ومراحل النضال ومستلزماته من اجل الوحدة على المستويين الشعبي والرسمي.

والموضوع الثاني، في هذا المجال هو التجارب العملية ودلالاتها، ان التجارب العملية كانت، كما هو معروف، فاشلة على العموم، ابتداء من وحدة ١٩٥٨، وقد كانت العقلية القطرية، والصيغ البيروقراطية، وتغييب دور الجماهير ومنظماتها السياسية والاجتماعية، في مقدمة عوامل افشال التجارب الوحدوية، لانها تعاملت مع قضايا التجربة الوحدوية بمنطق النظام القطري الكبير .. وبمنطق الدولة القطرية .. وليس المهم في هذا المجال بحث كل اسباب الفشل، بقدر ما يهمنا الاستنتاجات التي يمكن ان نستخلصها منه.ولعل اهم ظاهرة تشير اليها حوادث الفشل تتعلق بوضع الدولة (القطرية).ان الدولة القطرية الموجودة في الواقع العربي فيها عوامل قوة، وفيها عوامل ضعف، وعلينا، نحن المعنيين بتحقيق الوحدة العربية، ان ندرس هذه الظاهرة بعمق وتجرد.

ان مرور الزمن على وجود الدولة القطرية يؤدي الى خلق اوضاع ذاتية وموضوعية تدعم ذلك الوجود، وتساعد على استمراره، وفي ما يلي بعض الملاحظات حول هذا الموضوع:ـ

اولا/ ان الدولة، كمؤسسه، لا بد ان تتكون لها، بمرور الوقت، عصبية من نوع ما والعصبية تعني شعور التعلق والربط بين الافراد الذين تتكون منهم المؤسسة.فالنقابة والطائفة والجمعية والحزب كلها مؤسسات .. بمعنى انها تجمعات بشرية لكل منها خصوصيات واهداف معينة.ان هذا التجمع من شأنه، بمرور الوقت، ان يخلق شعورا مشتركا، وبالتالي نوعا من العصبية لتلك المؤسسة، والعصبية تتكون بفعل الخصوصية والحاجة المشتركة للدفاع عن الكيان المشترك وما يرتبط به من خصائص ومن مصالح، يختلط فيها التعلق العاطفي والنظرة الى المصالح.والدولة (وهي من اهم المؤسسات التي اوجدها الانسان) لها عصبيتها التي تتكون بمرور الوقت، والتي يعبر عنها في منطقنا القومي بالقطرية.ان العصبية، بهذا المعنى تعني، عمليا، الولاء والارتباط والدفاع عن الوجود، الامر الذي لا بد ان ينعكس على تصرف الافراد ومواقفهم.

ولا يقتصر الامر على الشعور، كما وصفناه، بل يتعداه الى الوضع القانوني واثره على تصرف الافراد ومواقفهم.ان المؤسسة (اية مؤسسه) تعرف بأنها جملة قواعد السلوك والتصرف التي تتبعها مجموعة من الافراد لتحقيق هدف معين.والدولة كمؤسسة، لها مجموعة من القوانين المكتوبة، والقواعد غير المكتوبة، ومطلوب من الفرد ان يتكيف في سلوكه مع تلك القوانين والقواعد، لتحقيق الصالح العام للدولة.لذلك فالفرد، في الدولة القطرية، لا يستطيع ان يتجاهل قوانينها وقواعد السلوك فيها، لانها قوانين وقواعد منسجمة مع المصلحة العليا للدولة القطرية،

أي مع مصلحتها واوضاعها المحددة واستمراريتها، ولا يمكن تصور العكس، اذ لو حدث العكس لما استطاعت الدولة ان تبقى وتستمر.

ثانيا/ هذا في ما يتعلق بأثر الدولة القطرية في مستوى الافراد، فماذا عن اثرها على مستوى النظام السياسي ؟ ان الافراد، في مسؤولية الحكم انفسهم، معرضون الى تأثير الدولة القطرية.ان الذي يضطلع بمسؤولية الحكم، في الدولة القطرية، يتعرض، من خلال الممارسة، الى حالات من الخيار الصعب بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية، عندما لا يكون قادرا على التوفيق بينهما، او على حسم ان المسألة الوطنية، في النظرة المتوازنة، هي جزء من المسألة القومية، وليست حالة متعارضة معها.ولكن هذه المقارنة غالبا ما تكون مقارنة بين مصلحة ملموسة مباشرة، هي المصلحة القطرية، ومصلحة غير ملموسة وبعيدة، هي المصلحة القومية (خاصة في حالة غياب الوحدة القومية، او التفاعل الجدي على جسر مشترك بين مصالح الاقطار وفق نظرة قومية).ان الشؤون القطرية هي، في الغالب، شؤون قابلة ـ الى حد ما ـ للمعرفة، لانها تتعلق بواقع موجود وتخص الحاضر .. والاثار التي تترتب على القرارات المتخذة بشأنها مباشرة يمكن ان تحدث الان، في حين ان الشؤون القومية لا تتعلق بدولة موحدة موجودة فعلا، وهي، على الاغلب، تخص المستقبل، والاثار المترتبة على القرارات بشأنها ليست مباشرة.لكل هذه الاسباب من المتوقع ان يتصرف المسؤول في الدولة القطرية بدافع الشعور بالمسؤولية المباشرة وتفاصيلها الملحة، وبتأثير الواقع العملي بما يخدم مصلحة القطر الذي يحكم فيه، والذي يمكن ان يكون، في بعض الاحيان، غير منسجم تماما مع المصلحة القومية.

وحتى في الحالة التي يكون فيها الحاكم، في الدولة القطرية، ذا ميول قومية، فان الاثر العملي للدولة القطرية يبقى موجودا، بقدر او بآخر.ان الشعور بالمسؤولية لحماية الدولة والدفاع عن الاستقلال الوطني، والمسؤولية الدستورية عن احوال الناس امور من شأنها ان تخلق، بمرور الوقت، نظرة واقعية مباشرة محددة، تهتم اولا بالواقع الدستوري القائم.ان المسؤول في الدولة القطرية، وان كان ذا ميول وحدوية، او مؤمنا ايمانا عميقا بها، معرض، في كثير من الاحيان، الى المفاضلة بين حالين: المحافظة على بقاء النظام الان، والقيام بكل ما يقتضيه ذلك من اهتمام وجهود، وبالتالي المحافظة على امكانية تحقيق الوحدة في المستقبل، او الاتجاه نحو العمل الوحدوي الان، واهمال المشاكل القطرية، والتعرض الى امكانية الفشل، وبالتالي الى ضياع كل

امكانية لتحقيق الوحدة.

يضاف الى ذلك عامل فني، قد لا يجلب الانتباه، الا انه مؤثر ايضا.ان مشاكل القطر قد تكـون على درجة كبيرة من التعقيد والالحاح، مما يتطلب جهودا واهتماما كبيرا، يستنفد الجزء الاكبر من طاقة النظام، وامكانيته القيادية والادارية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والعمل اليومي.وحيث ان طاقه كل نظام، مهما كانت كبيرة، هي، في النهاية، محدودة، فان هذا الاستيعاب الفني، بحد ذاتـه، يمكن ان يؤدي، عمليا وبدون قصد، الى ضعف الاهتمام بالشؤون القومية.

ان الذهن البشري نفسه معرض لتأثيرات تدفع في اتجاه الاهتمام بشؤون القطر، اكـثر مـن غيره، فالعمل اليومي والانغماس في التفاصيل يخلق جوا خاصـا حـول المسـؤول فـي الدولـة القطرية.النظام مكون من اشخاص، والشخص له حواس تنقل اليه المعلومات عن الافعـال وردود الافعال في محيطه، وبواسطتها يتفاعل مع ذلك المحيط.فعندما يكون اغلب ما تقع عليه الحـواس يتعلق بشؤون القطر، فان ذلك يخلق، بمرور الوقت، شيئا من الاهتمام والتأثر، الامر الـذي قـد يؤدي، بمرور الوقت، الى تصور باهت لما هو خارج القطر.ان حجم مـا هـو قريـب وملمـوس بالحواس هو، عادة، اكبر من حجم ما هو بعيد لا تقع عليه الحواس، وان لم تكن الامـور، فـي حقيقتها، كذلك.ان هذا العامل الفني المتأتي من انحياز الذهن موجود، ويمكن ان يكـون لـه اثـر اضافي في تقوية وضع الدولة القطرية.

والانحياز الذهني هذا يغذيه عامل آخر هو الاعلام الموجه الذي ــ وهو يمارس مهمة دعـم النظام وترسيخه في وسط الجماهير ــ يؤدي، بصورة غير مقصودة، الى تكوين صـورة مكبرة للقطر، ويؤدي ذلك بالتالي الى الايحاء، بصورة لا واعية، بالاكتفاء الذاتي وقلة الحاجة لمـا هـو خارج الحدود.

ولا نريد من كل ذلك وصف حال البعثيين، فيما لو كانت المسؤولية بأيديهم، في كل، او فـي جزء من الوطن العربي، لان البعثي قد اعد ليرى المصلحة الوطنية وسط المصلحة القومية، وإنما اردنا وصف حال العرب ودولتهم القطرية كما هو، وحتى القوميين من غير البعثيين منهم، ولاننـا لا يجب ان ننظر الى البعثيين وكأنهم معزولون عن وسطهم، فلابد، عندما نتحدث عنـهم وعـن نضالهم، ان نتحدث عن وسطهم وظرفه وامكاناته.ان الاوضاع والظروف والخصوصيات القطرية، هي واقع لا بد من اخذه بعين الاعتبار.الا ان ذلك لا يجوز ان يبرر النظرة القطرية، التي تبعد عن

الموقف الوطني الصحيح، لان الوطن قضية شعب وامة، وسيادة وتنمية وحرية ونهضة، وليس مجرد مصالح لقوى اجتماعية وسياسية، تستغل واقع الاقطار العربية لتثبيت مصالحها على حساب العدد الأكبر .. ثم ان تعميم ما جرى في دولة الوحدة ومقرها المركزي في تجربة الوحدة بين مصر وسورية، او في أي جزء من تجربة معينة ـ ليصبح قانونا عاما، من شأنه ان يحدث التباسا .. اذ ان الذي يصبح مسؤولا عن وحدة قومية، قد يكون مقر مسؤوليته في قطر آخر وليس في موقع مسقط رأسه.

ثالثا/ ومن العوامل العامة في تقوية الدولة القطرية إنها، بمرور الوقت، اصبحت مصدرا هاما، وفي بعض الحالات المصدر الوحيد لجزء كبير من دخل الفرد ورفاهه المادي والثقافي والاجتماعي.ان نقطة البداية، في هذا الموضوع، هي ان مهمات الدولة لم تعد، كما كانت في الماضي، محصورة في اقامة العدالة وحفظ الامن الداخلي، والدفاع عن سلامة وتنظيم العلاقات بالدول الاخرى، بل اصبحت ملتزمة، بصورة حاسمة، بقضية التنمية والرفاه الاجتماعي، والجانب الثقافي.

ان الدولة، الان، تعتبر من اهم واجباتها (ارادت ام لم ترد، واستطاعت او لم تستطع)، تهيئة فرص العمل للجميع، او للاكثرية على الاقل، وتحقيق ارتفاع في مستوى معيشتهم، بهدف تحقيق حد ادنى لائق من المعيشة، وتقديم الخدمات الاجتماعية الهامة الاخرى.

ان توسع مهمات الدولة القطرية (اسوة بما يحدث في كل العالم، وخاصة في بلدان مثل بلدان امتنا) لتشمل هذه الامور الحياتية الهامة، قد زادها اهمية وقوى مكانتها، وجعلها في مقام وضع صعوبات جديدة امام امكانية الاستغناء عن كيان الدولة القطرية.

والمهم في هذا المجال هو ان لدولة القطرية قد استطاعت ـ الى حد ما ـ (خاصة في حالات الاقطار المصدرة للنفط) ان تقطع اشواطا في هذا المجال، وبمرور الوقت تكون نسيج من المصالح الاقتصادية والمعايشة والاجتماعية، بين الفرد وبين هذه الدولة.

رابعا/ إن الامكانية المالية والتقنية المتاحة، الان، للدولة القطرية قد وسعت نشاطها في مجال التنمية وتقديم الخدمات، الا انه ـ من جانب آخر ـ وفرت السلطة للدولة القطرية، امكانية فنية كبيرة للدفاع عن نفسها، فأنشأت قوات مسلحة واجهزة امن ونظما اعلامية، جعلتها في وضع قوى ازاء محاولات التغيير التي تأتي من الداخل، والى حد ما، من الخارج.وبذلك امتلكت الدولة القطرية وسائل دفاعية حديثة، تفوق كثيرا وسائلها القديمة، الامر الذي قوى مركزها ومنحها قوة

جديدة.وهي في بعض الحالات، قد وسعت جهودها لتستفيد من الوسائل الفنية الخارجية المتأتية من علاقاتها الدولية، فاضافت، بذلك، قوة اجنبية جديدة الى قوتها الذاتية، فأصبحت(قطريتها) ومصلحتها في السلطة، تقوم على حساب وطنيتها وقوميتها.

ان جميع هذه العوامل تشترك في صفة واحدة، هي انها منحت الدولة القطرية قوة على البقاء، مما جعلها واقعا ملموسا.وان كان هناك ما يمكن استنتاجه من ذلك فهو ان الواقع امر لا يمكن تجاهله والقفز فوقه، بل ان تغييره يحتاج لنضال طويل الامد، والى تنوع في الاساليب وتعدد في المراحل.

البعث العربي الاشتراكي حزب وحدوي، والوحدة العربية هدف اساسي من اهدافه، فقد ناضل، منذ تأسيسه، بدون هوادة، من اجل هذا الهدف القومي السامي، وسيبقى يحمل الراية على هذا الطريق.اما الصعوبات فلن تؤدي الا الى المزيد من التصميم وتشديد النضال من اجل تحقيقه.ولن يستطيع واقع التجزئة ان يلقي ظلا على الموقف الفكري والنضالي من هذه المسألة المصيرية، اذ ستبقى التجزئة، بنظرنا، وضعا يجب ان يزول، ليحل محله وضع الوحدة.ان تحليل وضع الدولة القطرية لا يعني، اطلاقا، انها اصبحت واقعا لا يمكن تغييره، بل يعني الحاجة الى تشديد النضال، واختيار الطرق الفرعية الاجدى والوسائل الاكثر فاعلية التي اصبح تحقيقها يحتاج لنضال طويل الامد.وان كان هناك ما يمكن استنتاجه من ذلك فهو ان النضال من اجل الوحدة يجب الا يقفز فوق الواقع، بل يجب ان يأخذه بعين الاعتبار.اذ بالرغم من العوامل والظروف التي تعمل باتجاه ترسيخ الظاهرة القطرية، فان طبيعة المرحلة القومية وتحدياتها المصيرية تؤشر الطريق الوحيد المعبر عن خصوصيتهما وعن حقيقة الامة (طريق الوحدة).

وبالرغم مما نال هدف الوحدة العربية من تجريح وتشويه، وما يشهده الواقع العربي، منذ وقوع الانفصال عام ١٩٦١ حتى الان، من ظواهر الامعان في التجزئة الوطنية والقومية، بفعل التآمر الداخلي والخارجي ـ كما يقول بيان القيادة القومية في السابع من نيسان ١٩٩٢، فأن هدف الوحدة يبقى، بالنسبة لجماهير الامة العربية، الهدف الاسمى، وهو مع الديمقراطية، يشكلان وسيلة انقاذ للامة في هذه المرحلة ... فكل خطوة تخطوها الامة بعد ام المعارك، سوف تطرح قضية الوحدة، طرحا جديدا وثوريا ..).

ان الكتابات السياسية، في مطلع النهضة العربية الحديثة، كانت، على العموم، تأخذ بتحليل للواقع العربي اثبتت التجربة انه كان تبسيطا .. وفحوى هذا التحليل هو ان الوطن العربي قد جزاة

الاستعمار الغربي، ابتداء من معاهدة سايكس ـ بيكو، وان هذا الاستعمار قد عمل بصورة مباشرة، او عن طريق الفئات الحاكمة المرتبطة به، على تكريس واقع التجزئة، لذلك جاء الاستنتاج ان زوال ذلك الاستعمار والفئات الحاكمة المرتبطة به من شأنه ان يؤدي الى تحقيق الوحدة.لقد دل فكر الحزب وتجربته على نقص هذا التحليل وخطأ الاستنتاج الذي بني عليه.صحيح ان الاستعمار قد جزأ الوطن العربي، وان الفئات الحاكمه المرتبطة به تسعى لتكريس التجزئة، الا ان الدولة القطرية، بفعل العوامل المارة الذكر، قد استطاعت تقوية مركزها .. لذلك فزوال الاستعمار والفئات المرتبطة به يجب ان يعتبر مجرد مدخل لطريق طويل، يسلكه نضال شاق لتحقيق الوحدة.وهذا ما اكد عليه الرفيق القائد المؤسس في مقالته (ثورية الوحدة العربية) منذ عام ١٩٥٣.

ولكن ماذا يعني ذلك ؟ .. هل يعني ان هدف الوحدة هو من قبيل التمنيات البعيدة ؟ الجواب على ذلك، كلا .. فالدولة القطرية التي وجدت عوامل تساعد على استمرارها قد اتضحت ايضا، وعلى محك التجربة، مواضع ضعفها وخيبتها في تحقيق اهداف على مستوى ما يمكن عن طريق الوحدة، بلْ حتى في ميدان ما هو وطني صميم، وما هو شمولي وعميق ومستديم.

ان التجربة التي اوضحت عوامل تقوية الدولة القطرية قد كشفت، ايضا، عن موضع اخفاقها، وبصدد ذلك يقول الرفيق القائد صدام (لا يمكن تطبيق الاشتراكية بمداها الواسع في أي من البلدان العربية بمفرده، وخارج اطار النضال القومي) ـ المختارات .. الجزء الاول ص ٩٤ ـ ولذلك فأن الدولة القطرية تبقى، وبالرغم من قدرتها على تحقيق خطوات هامة، جزئية، مقصرة في مجالين جوهريين هما التنمية والامن.

ان التنمية الاقتصادية الحقيقية تعني وصول الاقتصاد الوطني للبلد المقصود الى درجة من التطور، يصبح معها بأمكانه انتاج وسائل الانتاج القادرة على انتاج السلع الانتاجية، أي انتاج وسائل استخراج المواد الاولية، ووسائل تحويل المواد الوسيطة الى انتاج السلع الانتاجية (التركتر مثلا) والسلع الاستهلاكية لكل ما يستهلكه المرء .. وهذا ما وصلت اليه البلدان الصناعية المتقدمة.ان انتاج اية سلعة، بشكل اقتصادي، يتطلب ان يتوفر سوق لتصريف انتاج الحد الاقتصادي الادنى للوحدة الانتاجية .. وكلما تعاظم السوق، أي زاد عدد المشترين فيه، تعاظم المنتج، لذلك فأن سوق كل الوطن العربي يحقق انتاجا مبدعا متزايدا ويخلق ازدهارا اقتصاديا

عظيما، ونشاطا ذا جدوى اقتصادية، بالاضافة الى اهدافه الاخرى.

فاذا لم يستطع التصدير بأسعار تنافسية، فعليه ان يتحمل الخسارة الناتجة عن فائض الانتاج، الامر الذي يعني ان اقامة تلك الوحدة الانتاجية اصبحت امرا غير اقتصادي.ويوضح ذلك اهمية توفر السوق الواسعة لقيام صناعة اقتصادية.هذا في حالة السلع الاستهلاكية، اما في حالة السلع الانتاجية فأن الامر يكون اجدى في السوق الكبيرة.

وفي كل الاحوال لا بد، من القول ان توفر السوق الواسعة امر يمكن ان يتحقق، جزئيا، وعلى مدى طويل، عن طريق توسيع التبادل التجاري بين الاقطار العربية ودول العالم الاخرى، اخذين بعين الاعتبار الصعوبات التي جلبهت مشروع السوق العربية المشتركة وسياسات الحماية التي تتبعها الدول الاخرى، ولكن مما لاشك فيه ان توفر السوق الواسعة المضمونة يحتاج لتكوين وحدة سياسية، تزول فيهاالحواجز التي تحول دون انتقال عوامل الانتاج المادية والبشرية.

وقد اتضح مؤخرا ان عامل السوق اصبح اكثر تأثيرا على قيام الصناعة الاقتصادية، بسبب التطورات التقنية الجديدة، فالوحدة الانتاجية ذات الحد الاقتصادي الادنى، التي كانت تنتج كمية معينة من السلع، اصبح بأمكانها، بسبب التطور التقني، ان يتضاعف انتاجها بأضافة خطوط انتاج جديدة، عن طريق القبول بأضافة زهيدة الى الكلفة الاساسية، مما يجعل مشكلة محدودية السوق اكثر حدة.وبعبارة اخرى ان صغر السوق المحلية يحد من امكانية توفير صناعة مزدهرة وبحجم جدي.

من كل ذلك نستنتج ان امكانيات قيام مشاريع كبيرة لخدمة التنمية بالتعريف الذي ذكرناه تبقى محدودة بالنسبة للدولة القطرية .. وخاصة بالطبع، اقطارها الصغيرة.

ان توفر عامل موارد النفط يغير الصورة الى حد ما، اذ يصبح بأمكان الدولة القطرية ان تقيم صناعة ممولة من موارد النفط، تتحمل الخسارة الناتجة عن ضيق السوق المحلية، الا ان هذه الخسارة لا يمكن تحملها في الامد الطويل، وعند ذلك تصبح الحالة نوعا من المظاهر الشكلية، اكثر مما هي عمل جاد، لتحويل الشعب من حال الى حال افضل.كما ان موارد النفط نفسها محدودة زمنيا.ان موارد النفط بأمكانها، ايضا، ان ترفع مستوى المعيشة ومعدل دخل الفرد الى نفس مستويات الدخل في الدول الصناعية، وربما اعلى منها، الا ان ذلك لا يعني تحقيق تنمية حقيقية ضامنة للمستقبل، وتحقيق حال من غير عواطف هوجاء، قد تقتل الجذور، بعد ان تسلب الارادة

الوطنية معانيها، وتفقد الكرامة مرتكزاتها.

ان تطور الاوضاع الاقتصادية في العالم يشير الى الاتجاه نحو الكتل الكبيرة، فالتنمية الهامة تاريخيا قد حدثت في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبضمن دول اوربا الغربية .. والدول الاشتراكية التي كانت الاتحاد السوفياتي، والتي كانت تعمل معه في اطار تكتل يضمها، ما تزال تفتش عن صيغ تكتل جديدة، كما ان محاولات التكتل الاقتصادي بين العالم الثالث اصبحت شائعة، ولو في منظمات غير فاعلة.

ان الدولة القطرية في الوطن العربي تبقى محدودة السوق، وان تباينت من حالة الى اخرى، لذلك فأن امكانية قيام تنمية شمولية وجذرية، وبحجم كبير في كل منها، امر يبقى محدودا، بغض النظر عن الفروق القائمة بينها، وعن امكانيات ارتفاع مستوى المعيشة في بعضها، عدا ما يستعدي النهوض من اطراف يوجب تحركها بناء جيش كبير، وان بناء جيش كبير سيكون، بصورة او بأخرى، هو الاخر، على حساب عملية التطور، وقيادة الرفاه الاقتصادي.

وعند المقارنة بين التنمية في الاقطار العربية والتنمية في دول اوربا الغربية، لا بد ان نأخذ بعين الاعتبار ان بعض الاقطار العربية استطاعت ان تقطع اشواطا جديدة في مجال التقدم الاقتصادي، ولو بدرجات متفاوتة، كما ان الدول الغربية قد دخلت ميدان التنمية في وقت سابق، عندما كانت تتمتع بنفوذ استعماري اوسع في اقطار عديدة من العالم، الامر الذي وفر لها، آنذاك، اسواقا اوسع من اسواقها الوطنية، ومصادر للمواد الخام في ميدان التنمية واليد العاملة الرخيصة نسبيا.

اما الصعوبات التي تواجهها في موضوع الامن فهي اكثر وضوحا من ذلك، فقد استطاعت القوى الخارجية او المجاورة ان تقتطع اجزاء من الوطن العربي في فلسطين، وغيرها من الاقطار العربية المحاددة للكيان الصهيوني، والتي لم تستطع حماية اراضيها من الاحتلال الصهيوني.ان الخطر الصهيوني امر واضح للعيان، فالكيان الصهيوني يسعى الى تحقيق تفوق عسكري ليس على الدولة القطرية منفردة، بل على الدول العربية مجتمعة، وهو لا يخفي هذا الهدف عملا وقولا.ان التاريخ الحديث قد اوضح ان الدول العربية المطلة على الخليج العربي (عدا العراق) غير قادرة، كل وحدها، على مواجهة الخطر الايراني، ان التطور التقني الهائل في صناعة السلاح واساليب القتال وتنظيم وتدريب الجيوش الحديثة، والعلاقة الوطيدة بين القدرة القتالية والامكانية

البشرية والاقتصادية، وكذلك العلاقة الخاصة بين ((اسرائيل)) والامبريالية، تجعل من قضية الامن مسألة تفوق امكانية الدولة القطرية في الوطن العربي.

انها، وعلى الاساس التحليلي لواقعها خلال مدة ليست قصيرة من الزمن، لا تمثل المصلحة العامة، أي انها لا تنسجم مع مصلحة العدد الاكبر من جماهير الشعب.

تلك هي العوامل المقوية، وعوامل الضعف في الدولة القطرية، وبعبارة اخرى في الوقت الذي كانت هناك قوى تدفع في اتجاه تقوية الدولة القطرية ومقاومة محاولات التوحيد، هناك عوامل جوهرية تضعف مكانة الدول القطرية، وتهدد مستقبلها، وبالتالي تدفع في اتجاه الوحدة .. ومع ذلك فلابد من التنويه الى ان الاثار السلبية لحالات الفشل في الصيغ والتجارب الوحدوية كانت اقوى من اثار العوامل الايجابية، الامر الذي خلق حالة من الاحباط والانحسار في التفكير القومي والعمل الوحدوي.والموضوع الهام في هذا الصدد هو كيف نواجه نحن، كحزب ثوري يؤمن ايمانا راسخا بالوحدة، هذا الوضع ؟ هل نجابهه بتحليل مجرد عن الايمان بالوحدة العربية، كمبدأ رئيس من حزبنا ؟ هل نواجهه بتويل الواقع الى حقيقة نهائية، فنرضخ له ونتخذه اساسا، فنقبل بوضع التجزئة ؟ ومن ناحية اخرى، هل نواجهه بموقف جامد، ينطلق من مبادئ الايمان بالوحدة فحسب، ويتجاهل الواقع ويقفز فوقه، ولا يدخل التجربة بعين الاعتبار ؟ هل نواجهه بشعارات حماسية، تتحدث عن الهدف النهائي وتتجاهل الطريق للوصول الى الهدف ؟ ان الموقف الثوري لحزبنا يقوم على اساس مبدأ وحدة الفكر والممارسة، وعلى الفهم العلمي لمراحل النضال الوحدوي، وعلى الحرص على التوازن الدقيق بين الموقف المبدئي الوحدوي، وبين الضرورات العملية التي تراعي خصوصيات الاقطار.

لعل من اهم ما يتميز به حزبنا، فكريا، انه رفض، من البداية، الاخذ بالنظرية الجاهزة لبناء المجتمع العربي، كما فعل اصحاب النظريات الجاهزة، من اقصى اليسار الى اقصى اليمين.فقد اكد حزبنا في كتاباته على اهمية الارادة المستقلة للانسان واهمية التطور في الفكر.قال حزبنا بذلك مقاوما كل مغريات النظرية الجاهزة، والقوة الظاهرية التي كانت تمنحها لاتباعها، في الصراع الفكري الذي اعقب الحرب العالمية الثانية.ان خطأ منهج النظرية الجاهزة اصبح، الان ، ظاهرا اكثر من أي وقت مضى، والتنبؤات المستقاة من تلك النظرية لم تتحقق، بل كان هذا المنهج، في

النهاية، عاملا من عوامل انهيار الدولة الكبرى التي بني نظامها على اساس النظرية الجاهزة، وهي الاتحاد السوفيتي، بينما الصين هي في الطريق الى مراجعة موقفها.مقابل ذلك يقوم المنهج البعثي على اساس ان هناك مبادئ سامية فيها صفة الثبوت، هي المثل العليا للمجتمع العربي، تحظى، بصورة عامة، بتأييد الشعب او الاغلبية فيه، والوحدة العربية هي احد تلك المبادئ.ثم هناك الواقع العربي والتجربة العملية التي منها يجب ان نستخرج الوسائل والصيغ العملية لتحقيق ذلك الهدف السامي.في مجال التطبيق واختيار الوسائل لابد من اعتماد التجربة، مع ثبات الهدف في العمل لاستنباط افضل الصيغ لتحقيق الهدف، فما ينجح نبني عليه، وما يفشل نبحث عن اسباب الفشل من اجل ايجاد صيغ جديدة وهكذا، فلا النجاح في خطوة هو النهاية التي نتوقف عندها، ولا الفشل هو النهاية التي نتوقف عندها، بل لابد من الاستمرار في النضال والعمل.

هناك سؤال آخر يطرح نفسه في هذا المجال:ـــ

ففي عملية تحديد العلاقة بين الحركة لتحقيق الهدف، وبين الواقع يظهر سؤال جديد هو: هل نعتد ببصيرتنا، ونتصرف نضاليا، فنضع الوحدة امام الواقع، أم نسير خلفه ؟

اننا، كوحدويين، لابد ان تكون مسيرتنا امام الواقع، وليس خلفة.ولكن المهم في ذلك هو اذا كنا نسير امام الواقع فما هي المسافة بيننا وبينه ؟ هل نقفز فوقه كثيرا، ونبتعد عنه بحيث لا نعود على صلة به ولا نراه، او نحس به ؟ الجواب كلا.علينا ان نقود الواقع، ولكن يجب ان نبقى على صلة به، ولا ننفصل عنه، ولكن ما هو مقياس البعد او القرب ؟، الجواب انه قد لا يوجد مقياس مادي 'و حسابي محدد، بل هناك حس ثوري اولا ـ وهناك المقاييس العملية المبدئية التي تستند الى الوعي الثوري لحركة تطور الواقع وللعوامل المؤثرة وللتحديات، وكذلك مقاييس النجاح والفشل في درجة تغيير واقع التجزئة باتجاه الوحدة.اذن فتقدير الموقف الصحيح مسألة تخضع لعوامل بمدى استيعابنا لتجربة الماضي وفهمنا للواقع الموجود وظروف واستعداد القوى التي تقود العمل الوحدوي، وظروف واستعداد القوى المناهضة لذلك العمل.وكل ذلك امور تتعلق بالحس الثوري والحذق السياسي للقيادة، والقدرة على تقدير الموقف بشكل صحيح، واتخاذ القرار المناسب في الظرف المناسب.اذن فالمعادلة (ان صح التعبير) هي: قيادة الواقع لتغييره الى امام، من غير الانفصال عنه، وهي معادلة تقوم على مزيج من مبدئية الهدف، ومن النظرة العملية في النشاط السياسي.

ان فشل الوحدة بين مصر وسورية والمحاولات الاخرى يجب الا يؤدي، اطلاقا، الى فتور الحماس من اجل هدف الوحدة، بل الى معاودة الهجوم على الواقع بصيغ جديدة، وتلك هي النظرة الثورية فالموقف الثوري لا يعني عدم التفريق بين الطموح وبين الخطوات لتحقيق ذلك الطموح، فالطموح هدف سام ثابت، والخطوات صيغ مرحلية فيها شيء من عناصر الطموح، وشيء من عناصر الواقع.والثورية لا تعني الغاء المسافة بين الهدف السامي والخطوات لتحقيق الهدف.ان الموقف الثوري لحزبنا لا يعني التمسك بالهدف فحسب، دون اعارة اهتمام لطريق الوصول لذلك الهدف، أي بغض النظر عن الواقع، كما انه لا يعني التمسك بالواقع والاندماج فيه والاستسلام له، بل هو باعادة الكرة بصيغة جديدة، وذلك ما يمكن ان نسميه بالمبدئية الواقعية، او بالواقعية الثورية.

ذلك هو التطوير الذي حدث في موقفنا من قضية الوحدة.فماذا يعني ذلك على وجه التحديد ؟ انه يعني:ــ

اولا: من حيث شكل دولة الوحدة، فان الشكل الاتحادي يبدو انه الشكل الاكثر ملاءمة بشكل عام، في المستقبل المنظور على الاقل، ان ذلك لا يعني بان الشكل الاتحادي هو قانون مطلق، يصح في كل زمان ومكان، وعلى كل حالة وحدوية بين كيانين عربيين قائمين حاليا، فهو لا يعني مثلا ان كل خطوة وحدوية يجب ان تكون على هذا الاساس، والمعروف ان الدولة الاتحادية تعني اتحاد كيانات كانت منفصلة، والكيانات هي الاقطار العربية.ان هذه الكيانات المنفصلة تتفق على التنازل عن جزء من سيادتها لحكومة جديدة هي حكومة الاتحاد، وتحتفظ بالجزء الآخر، وبذلك يكون هناك حكومة اتحادية وحكومات محلية، وينظم الدستور الصلاحيات بين الجهتين.ان الشكل الاتحادي يعني تكوين كيان دولي واحد، أي قيام دولة واحدة .. الا ان الصلاحيات تكون موزعة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية.ذلك هو معنى قول نائب الامين العام الرفيق صدام حسين بفكرة الخيم المتعددة والخيمة الكبرى التي تضمها جميعاً.انّ الشكل الاتحادي يضمن الاحتفاظ بالخصوصية المحلية، في الوقت الذي يرتقي بها ليؤسس على ما هو ايجابي فيها، ويضمن قرب الدولة من المواطن في كثير من الشؤون اليومية ويناسب الدولة الكبيرة الواسعة الرقعة، كما انه حل منطقي للتناقض الذي ينشأ، عادة، عن عملية الانتقال من وضع لدولة القطرية، بكل ما فيه من مصالح محلية وعادات وقوانين وتقاليد، الى وضع الوحدة في كيان كبير جديد، يضم عدداً من الكيانات القطرية، ويوفر ضرورات الامن القومي والتنمية والاستقرار.

ان الشكل الاتحادي لدولة الوحدة ليس، بالضرورة، درجة ادنى من الاندماجية، فالدولة الاتحادية ليست، بالضرورة، اقل قوة وتماسكاً من الوحدة الاندماجية، وخاصة عندما تعني الوحدة الاندماجية ان تتحمل الدولة الجديدة جميع المشاكل المحلية والتناقضات الناتجة عن الخصوصية القطرية، الامر الذي يؤدي الى استنزاف القوى والانغماس في المشاكل اليومية، مما يؤدي الى اضعافها ككيان دولي جديد.ومهما يكن من امر فان التنظير الوحدي لا يعني ان يكون تجريديا، فخصوصيات الاقطار في اجزائها قد تدفع باتجاه الاندماج، كما حدث في اليمن.

ثانيا: وفيما يتعلق بطريق الوصول للهدف، لابد من البدء من الواقع والتدرج منه ارتقاء لمستويات وحدوية اعلى، ويعني ذلك البدء باي خطوة وحدوية متواضعة تنفتح امامنا فرصتها، اذا كان تريده الاطراف المعنية الشريكة، ويعني ذلك اعطاء اهمية لعامل الوقت، الى جانب عامل الارادة والتخطيط .. فكل عمل، مهما كان، يحتاج الى حد ادنى من الوقت لانجازه، قد يطول وقد يقصر تبعاً لكل حالة، ان عامل الوقت بحد ذاته يكشف ما لا نستطيع ان نراه الآن ويذلل كثيراً من العقبات، مما لا نستطيع التغلب عليه في البداية، بذلك يكون الوقت عاملا مساعداً على تقصير الزمن، فهو، عندما يساعد على تحقيق خطوات جديدة، يقصر الزمن في الحقيقة، ان الفشل يطيل الزمن والنجاح يقصره.

ان ذلك لا يعني قانونا جامدا يصح في جميع الحالات، اذ لكل حالة ظروفها، بل المقصود، على وجه التحديد، هو ان تدرس كل حالة بحالتها، فحيثما تحتاج الحالة للتأني والتدرج نفعل ذلك.

ان تحقيقاً ناجحاً لخطوة وحدوية يتطلب ان تكون العلاقة بين الاطراف الداخلة فيها علاقة خاصة، تسبق وتمهد له على المستويين الرسمي والشعبي، أي ان تكون الخطوة نتيجة لعمل تمهيدي يتسم بالانسجام، والعمل المشترك، واتحاد المواقف السياسية، وتحقيق التفاهم، واتضاح الارادة الحرة، والنية الجدية، لتكون الخطوة الوحدوية حصيلة لتفاعل قد تم قبل حصولها .. وبذلك لا تأتي من فراغ، بل من موقف ايجابي متحقق.ان النضال المشترك وتوحيد المواقف ازاء القضايا القومية الكبرى، وحصول التعاون الطوعي النزيه امور لا بد ان تتحقق بين الاطراف المعنية، من اجل تشكل الارضية التي تنبثق منها الخطوة الوحدوية، وعلى هذا الاساس يتضح المقصود عمليا باسلوب التدرج.ولا بد من التنويه، في هذا الصدد، منعا لسوء الفهم، بأن القول باسلوب التدرج لا يعني اشتراط مدد زمنية محددة، ولا يعني انه يجب ان يطبق بصورة ميكانيكية جامدة، ولا يعني الاطلاق، بغض النظر عن الظرف المواتي، بل هو منهج مرن، يأخذ الواقع بعين الاعتبار، الا انه،

في النهاية، لا بد من صياغة موقف لكل حالة حسب معطياتها.ان مراحل تحقيق خطوة وحدوية لا تعني انها تصلح حرفياً لتطبيق خطوة اخرى وهكذا.وقد اوضح الرفيق صدام حسين ذلك بابلغ ما يمكن في خطابه في افتتاح اجتماع القمة الاولى لدول مجلس التعاون العربي في بغداد في ١٥ / ٢ / ١٩٨٩.

ان قيام هذه الخطوة يحتاج الى تقييم دقيق، لتلافي الوقوع في الخطأ، سلبا وايجابا، وهو ما تضمنه حديث الامين العام الرفيق صدام حسين في خطاب الافتتاح الذي القاه في قمة مجلس التعاون العربي التي انعقدت في صنعاء ٢٥ ــ ٢٦ إيلول ١٩٨٩، فقد اوضح الرفيق صدام: ان قيام مجلس التعاون العربي ليس هو الوحدة بل هو خطوه على طريقها، اذا ما ربطنا الحاضر بالماضي وبالمستقبل، وحققنا التفاعل بين أمكانات الاقطار الاربعة.انها الخطوة التي جاءت متناسبة مع الظروف المحيطة بأمتنا، الداخلية والدولية، يقول الرفيق صدام حسين: ((ان ما عملناه ليس هو الوحدة، وليس هو خيار الخيارات على طريق العمل الوحدي، وإنما هو خيار من خيارات .. انه خيار ينتج عن ظرف امتنا ضمن عصرها هذا، وضمن محيطها الدولي الاوسع.انه خطوة الممكن على طريق الطموح)).ثم يقول: ((قد لا يكون مجلس التعاون العربي، حكماً، نوعا من الاعمال الوحدوية، ولكنه يكون هكذا بالتراكم النوعي لخطواته)).ثم يوضح الرفيق صدام حسين ما يجب علينا ان نفعله من اجل ان نجعل هذه الخطوة خطوة يمكن ان تتصل بالطموح: ((علينا ان نحكم الصلة بين اية خطوة نخطوها في علاقات محسوبة وبين طموح الشعب وتمنياته لما هو صحيح، وما نجتهد بانه الممكن ضمن مرحلته، ليحصل التفاعل الصميم بين الحالتين .. بين مؤسسات دولتنا وشعبنا، دون ان نغفل مسؤولية ودور القيادة والقادة في التصور والتصرف، او نغفل المعين والدفع والسياج والضمان الذي تحققه حماسة شعبنا وتأييد شعبنا وامتنا العربية لنا)).

ان حزبنا قد شدد دوما على لسان القائد المؤسس المرحوم الاستاذ ميشيل عفلق، والرفيق القائد صدام حسين ((حفظه الله)) على ان العمل الشعبي هو الاساس في الوحدة، وانه ليس هناك من ضمانة لجدية العمل الرسمي ولاستمراريته ونموه واستكمال مراحله، الا بوجود حركة شعبية وحدوية تضغط وتتفاعل وتحول النضال الوحدوي الى عمل يومي.

ويبقى الشرط الاول والاساس لتحقيق اهداف ستراتيجية ومرحلية كهذه هو تجديد حيوية هدف الوحدة، وتعزيز الفرص امام العمل الوحدوي، والاعتماد على النضال الشعبي الجماهيري الوحدوي

.. فالديمقراطية تخلق المناخ الملائم لتجديد حيوية هذا النضال، ولا سيما ان الفرصة التاريخية التي انتزعها حزبنا القومي بقيادة الرفيق القائد صدام حسين قد طرحت في ميدان العمل القومي، لاول مرة في حياة العرب المعاصرة، وباقتدار تاريخي، صورة جديدة لوحدة الوطني والقومي، من خلال مواقف سياسية ونضالية وجهادية متكاملة.واصبحت المبادئ القومية تستند الى الاستعداد العالي للتضحية، ولمواجهة التحديات ورد السهام المسلطة عليها من اجل اعاقة تحقيقها، فحزبنا يقدم اليوم، ومن خلال وحدة الجماهير في ام المعارك، النموذج الوحدي الذي يشكل مركز الجذب لكل قوى المستقبل في الامة، لكي تلتف حول تجربته القومية في العراق، من اجل بناء العمل الوحدوي، من خلال الاقتدار والتضحية، وعلى اسس صلبة وصالحة لتحقيق المشروع الحضاري للامة العربية.واهم تلك الاسس هي تلك التي اكد عليها الرفيق نائب الامين العام في خطابه التاريخي في المؤتمر القطري العاشر ـ مؤتمر الجهاد والبناء ـ حيث قال:

(ان الوحدة العربية في منهجنا، وفق أي شكل عملي ودستوري تتخذه، إنما تتجاوز حاصل جمع قدرة الامة المتحدة، الى تحقيق تفاعل قدرات الاقطار المادية والانسانية، الحضارية والروحية .. وان نوع الحصانة المبدئية المطلوبة هذه المرة، يرتبط، في مواصفاته وحدوده، بفهم طريقة الاعداء الدوليين في محاربة شعبنا وامتنا ودعوتنا ـ الرسالة، وهي في الاساس، الحصانة التي يدعو اليها ويشترطها حزبنا منذ نشأته الاولى، انها حصانة الايمان المطلق بالمبادئ، كما هي: الوحدة، الحرية، الاشتراكية ... وهي الايمان بان الجزء الذي يقود فيه حزبنا السلطة من وطننا الكبير، إنما هو قاعدة نضال وجهاد من اجل مبادئ الامة العربية .. ومن اجل استكمال اهداف النضال الاخرى، على ساحة ذلك الجزء من الوطن، وعلى ساحة الوطن العربي، والامة العربية ككل ..).

ان الامة العربية قد ادركت ـ كما تقول النشرة القومية حول (المنازلة الكبرى وآفاق المستقبل في تموز ١٩٩١) بوضوح تام، واقع العلاقة المصيرية بين وجودها، وبين تحشيد قواها وتوحيد طاقاتها واستغلال امكانياتها وقدراتها في معركة تحررها وتقدمها.كما انكشف لها واقع السباق التاريخي بين نضال الامة من اجل التحرر والتقدم، وبين مخططات الامبريالية والصهيونية المستهدفة تكريس واقع التبعية والتجزئة والتخلف) وان (هذه التحديات اصبحت تستدعي صيغاً حية، تحدد خط البداية لشروع الجماهير في زحفها المقدس نحو اعادة التوازن للوطن العربي، على اساس المشروع القومي المستقبلي الهادف لوضع ثقل الامة العربية في مكانه الصحيح، وفي قلب العمل التاريخي).